في الحدث

▪ حازم مبيضين

روسيا والصراع المذهبي في سوريا

معروف أن الصراع على سوريا لا يتوقف عند حدودها الجغرافية، وهو ينسجم مع موقعها الإستراتيجي وقدرتها على المناورة في الاتجاهات كافة، بما في ذلك التحالفات مع قوى من خارج نادي القومية العربية، التي ظلت الشعار الرئيس المرفوع عند حزب البعث منذ نشأته الأولى، ولم يتغير رغم التحولات التي مر بها ذلك الحزب، وانتقاله من اليمين إلى اليسار وصولاً إلى استقراره على حاله الراهن، بعد انقلاب الأسد الأب على رفاقه الحزبيين اليساريين قبل حوالي الأربعين عاماً، وخلال حكم وريثه المستمر منذ أكثر من عشر سنوات، والذي تطالب بعض قوى المعارضة بتنحيه، كخطوة أولى لبدء حوار سياسي يتشارك فيه الجميع، بحثاً عن حلول سلمية، بدل الانتقال إلى حرب أهلية ستكون طويلة ومريرة ومكلفة.

تقف روسيا مدافعة عن النظام السوري في مجلس الأمن الدولي، بعد أن ارتدت المبادرة العربية الغربية البرنس المغربي، ونزعت عنها العباءة الخليجية، التي نجحت في زحزحة علي عبد الله صالح عن كرسي الرئاسة، حيث بدأ النظام بالتفكك بعد انسحاب صالح، والمؤكد أن ما جرى في اليمن غير مرشح للتكرار في سوريا، حيث لا يرتبط النظام بشخص الرئيس، وانما عكس ذلك هو الصحيح، إذ يرتبط استمرار الرئيس ببقاء النظام، وموسكو تتخذ هذا الموقف ليس حباً، وإنما دفاعاً عن مصالحها الإستراتيجية، ولا نقول الاقتصادية الصغيرة، وبمعنى عدم وصول مد الإسلام السياسي إلى تخومها، حيث يمنح سقوط النظام السوري فرصة بروز خط إسلاموي سني، يمتد من السعودية عابراً دول الخليج واليمن إلى مصر، وصولاً إلى تركيا بمذهبها السني، وبما يثير مخاوف مشروعة من ملامسة هذا الخط للجمهوريات الاسلامية، التي كانت خاضعة للاتحاد السوفيتي، وبما يجبر حكام روسيا الاتحادية على الانكفاء إلى الداخل، ونسيان حتى مجرد التفكير بأحلام الامبراطورية الروسية، أو التسلل الإيديولوجي الذي عرفته حقبة السوفييت وانتشار أفكار لينين وكارل ماركس.

وإن كنا نكره التقسيم المذهبي في العالم الإسلامي بكل أشكاله، خاصة حيث يتم تسييس المسائل، فان الواضح أن موسكو تشجع ذلك الانقسام ، بغض النظر عن ما سيخلفه من صراعات ستحرق وجه المنطقة، وهي تسعى لشد أزر الإسلام الشيعي، بهلاله الساعي للتكامل من طهران إلى بيروت، عبر العراق وسوريا، ليكون نداً مناوئاً لإسلام السنة السياسي، الذي بدأ الحكم في عدة دول عربية، بحكم استغلاله لما يسمى الربيع العربي، باللجوء إلى صناديق الاقتراع للوصول إلى كراسي السلطة، عبر حصده لأصوات الفقراء والمهمشين، والرافضين للتجارب القومية واليسارية في الحكم، وهي تجارب علينا الاعتراف أن الشعوب لم تحصد منها غير الفشل والاضطهاد، وهنا تتبدى المصلحية المطلقة التي تنظر بها القيادة الروسية إلى ما يجري حولها، متجاهلة أن الشعوب ستظل على الدوام أقوى وأبقى من حكامها، والتجربة ماثلة في الانتقال من الإتحاد السوفييتي إلى روسيا الاتحادية. من حق روسيا بالطبع محاولة الحفاظ على قاعدتها الأخيرة في الشرق الأوسط، لمنع تطويقها بقوة الإسلام السياسي الصاعدة، على أن ذلك لن يتم بالتدخل العسكري المباشر، من خلال تزويدها النظام السوري بالمزيد من الاسلحة لمواجهة الانتفاضة، والنفخ في أتون حرب طائفية بدأت بوادرها بالظهور في سوريا، ولن تتوقف عند حدود بلاد الشام، إنما بالعمل على حفظ بعض نفوذها السياسي، في بلد يعتبر النقطة الأخيرة في الشرق الأوسط التي تلعب فيها روسيا دوراً كبيراً، وهو بلد قريب جداً من حدود روسيا، وستؤثر تطورات الأحداث فيه على استقرار الدولة الروسية، التي تمر قيادتها أيضاً بمجموعة من المشاكل، ربما تكون ناجمة عن موقفها المؤيد للنظام البعثي، وللغرب دور واضح في (التحرك الشعبي) المناوئ لعودة بوتين إلى الكرملين.

كارثة بورسعيد قد تؤدّي بمبارك إلى المشنقة

قرر الدكتور محمد سعد الكتاتني رئيس البرلمان المصري إحالة قانوني محاكمة الوزراء لعامي ١٩٥٦ و١٩٥٨ للجنة التشريعية، ويعتبر قراراً استثنائياً غير مسبوق، يهدف إلى إحالة وزير الداخلية اللواء محمد إبراهيم للمحاكمة الجنائية، ولكنه قد يؤدي بالرئيس السابق حسني مبارك إلى المشنقة.

□ القاهرة / CNN

فقانون عام ١٩٥٦ إذا تم تفعيله تختص المواد الواردة فيه بمحاكمة رئيس الجمهورية والوزراء ويطبق بأثر رجعي، وبموجب تفعيل قانون ١٩٥٨ يصبح المتهمون الذين شغلوا وظائف رسمية والمحبوسون حاليا في ليمان طرة وأبرزهم وزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي معرضين للإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة.

وكان مجلس الشعب وافق امس الاول الخميس بالأغلبية على توجيه الاتهام بالتقصير لوزير الداخلية اللواء محمد ابراهيم يوسف بعد مقتل ٧٤ مشجعاً وإصابة المئات في شغب أعقب مباراة الأهلي والمصري في استاد بورسعيد.

وخيّر رئيس المجلس محمد سعد الكاتاتني المجلس بين إحالة توجيه الاتهام للوزير إلى لجنة الشؤون التشريعية والدستورية بالمجلس أو أن يمضي المجلس في إجراءات الاتهام مباشرة ووافقت الأغلبية على الاختيار الثاني برفع الأيدي.

وأشار الكتاتني إلى أن نصوص اللائحة تقضي بأن تتم إحالة الطلب إلى اللجنة العامة فور تقديمه ويتم استدعاء وزير الداخلية المطلوب توجيه الاتهام إليه للتحقيق معه، والاستماع إلى أقواله، مشيرا إلى أن الطلب المقدم من الدكتور عصام العريان و١٤٣ نائبا آخر مستوفي الشروط القانونية واللائحة حيث يتطلب تقديم الطلب من خُمس نواب البرلمان، ويكون للجنة العامة عرض تقريرها على البرلمان خلال شهر من تاريخ عرض الطلب عليها.

وفي حالة الموافقة على الطلب يعرض رئيس البرلمان الطلب على رئيس الجمهورية مصحوبا بالأسباب والأسانيد التي دعت إلى ذلك على أن يصدر القرار بموافقة أغلبية النواب ويصدر قرار الاتهام في جلسة خاصة يعقدها البرلمان لهذا الغرض.

وقال العضو صبحي صالح في تصريح للتلفزيون المصري إنه في حالة تبين عدم وجود أي عقبة لتطبيق القانونين أو أحدهما، ستكون هذه أول مرة في تاريخ البرلمان المصري يتمكن خلاله من الأمر بمحاكمة أحد الوزراء جنائيا وهو ما يزال في منصبه.

وسبق قانون عام ٥٨ لمحاكمة الوزراء قانون عام ٥٦ وفي حالة تفعيل اللجنة التشريعية لأي منهما، فإن التفعيل قد يمتد إلى الرئيس السابق حسني مبارك وسيحدث تحولا كبيرا في محاكمته الحالية، إذ يمكن محاكمته بموجب قانون ١٩٥٦ بتهمة عدم الولاء للنظام الجمهوري، ووقف كل أو بعض أحكام الدستور، أو تعديله دون اتباع الإجراءات اللازمة وفق مفاجأة فجرها في حوار صحافي أجري معه في وقت سابق المستشار فكري خروب، رئيس محكمة جنايات الإسكندرية، مؤكداً أن عقوبة هذه الجرائم تصل إلى الإعدام، وأن قانوني عامي ١٩٥٦ و١٩٥٨ يعاقبان على أفعال وجرائم تتعلق بالفساد السياسي، تبدأ من الأشغال الشاقة المؤقتة، وتتصاعد إلى الأشغال الشاقة المؤبدة، وصولاً إلى الإعدام.

وقال المستشار خروب إن الجرائم الواردة في قانون ١٩٥٦ أو ١٩٥٨ تطبق على المسؤولين السابقين الذين ارتكبوا الجرائم المنصوص عليها، لكن في حالة صدور قوانين جديدة فلن تطبق عليهم، لأن القوانين لا تطبق بأثر رجعي.

وقانون ١٩٥٦ يحمل رقم ٢٤٧ بشأن محاكمة رئيس الجمهورية والوزراء، ونشر بالجريدة الرسمية في ١٤ يونيو ١٩٥٦ وتعاقب المادة السادسة منه رئيس الجمهورية بالإعدام، أو الأشغال الشاقة المؤبدة، أو المؤقتة إذا ارتكب عملاً من أعمال الخيانة العظمى، أو فعلاً يشكل جريمة عدم الولاء للنظام الجمهوري.

هذا القانون ألغيت منه المواد الخاصة بمحاكمة الوزراء فقط، لأنه في عام ١٩٥٨ إبان الوحدة بين مصر وسوريا صدر قانون خاص لمحاكمة الوزراء في الإقليمين المصري والسوري يحمل رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨، ونشر في ٢٢ يونيو من العام نفسه، وقد نصت المادة الثانية منه على إلغاء كل نص يخالف أحكامه، وبالتالي ألغيت النصوص الخاصة بالوزراء من القانون السابق.

وبقيت النصوص الخاصة بمحاكمة رئيس الجمهورية، أما قانون محاكمة الوزراء نفسه فلم يلغ، وإنما أصبح معطلاً، فقط، لأن القانون يقضي بأن يدخل في تشكيل المحكمة عضو من الإقليم الشمالي، أي سوريا، ولما كان ذلك صعباً بعد الانفصال أصبح القانون معطلاً لكنه لم يلغ، وبالتالي فإنه مازال قائماً ونافذاً، وهذا القانون حدد في المادة ٥ منه الجرائم التي يعاقب عليها الوزراء، هذه الجرائم لم ترد فيها نصاً كلمة الفساد أو الإفساد السياسي، لكنها تعتبر هكذا، فالجرائم المنصوص عليها في القانون، هي الخيانة العظمى، ومخالفة الأحكام الأساسية في الدستور.

أما قانون ١٩٥٨ فينص على أن تتولى محاكمة الوزراء محكمة عليا تشكل من ١٢ عضوا، ٦ منهم من نواب مجلس الشعب، والباقي من المستشارين.

ويقوم بوظيفة الادعاء أمام المحكمة ثلاثة من أعضاء مجلس الشعب ينتخبهم المجلس بالاقتراع السري، بأغلبية الأعضاء الذين يتكون منهم المجلس وذلك بعد صدور قرار الاتهام، ويجوز أن يعاونه واحد أو أكثر من رجال النيابة العامة يندبه النائب العام بناء على طلب مجلس الأمة.

الإسلاميون يحصدون ٦٨٪ من مقاعد برلمان الكويت

□ الكويت / رويترز

أظهرت نتائج الاقتراع في انتخابات مجلس الأمة (البرلمان) الكويتي الجديد، فوز المعارضة التي يقودها الإسلاميون بنحو ٦٨ في المئة من مقاعد المجلس البالغ عددها ٥٠ مقعدا، بينما أخفقت المرأة في الحصول على أي مكاسب. وحصل المرشحون الإسلاميون من عدة تيارات وطوائف على ٣٤ مقعدا، بينما لم يحقق الليبراليون مكاسب تذكر، وأخفقت المرشحات الأربع في دخول البرلمان الذي يعد الرابع في أقل من ست سنوات.

ونشرت وكالة الأنباء الكويتية نتائج الدوائر الخمس صباح امس الجمعة، وذكرت أن أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح بعث برقيات تهان لأعضاء مجلس الأمة عبر فيها عن تهانيه "بالثقة التي أولاها إياهم المواطنون بانتخابهم لعضوية مجلس الأمة."

وعشية الاقتراع شهدت الكويت اشتباكات بين شرطة مكافحة الشغب وشباب قبليين اقتحموا مقر قناة تلفزيونية محلية كانت تستضيف مرشحاً موالياً للحكومة، غداة إحراق مقر مرشح آخر اتهموه بـ"إهانة" قبيلة المطير، حسب صحف محلية.

وأصيب أشخاص عدة من بين المهاجمين للقناة، إضافة إلى رجال من الشرطة، في المواجهات التي اندلعت عندما تجمع المئات من أبناء القبائل أمام مقر "قناة الوطن" التي كانت تستضيف المرشح نبيل الفضل.

وقد حل مجلس الأمة سبع مرّات كما توقف العمل ببعض مواد الدستور، كان الحل الأول للمجلس عام ١٩٧٦ نتيجة لتراكم مشاريع القوانين وتأزّم الموقف بين الحكومة والمجلس.

وجاء الحل السابع للبرلمان عام ٢٠١١ على خلفيّة فضيحة رشاوى النوّاب الموالين للحكومة، وكثرة الاستجوابات الموجّهة إلى رئيس الحكومة والوزراء، إضافة إلى حادثة اقتحام مجلس الأمّة.

خامنئي يحذر من مهاجمة إيران ويتوعّد بالردّ على العقوبات

□ طهران / أف ب

قال الزعيم الإيراني علي خامنئي أمس الجمعة، إن إيران لن ترضخ للضغوط الدولية حتى تتخلى عن برنامجها النووي، متوعدا بالرد بشدة على أي عقوبات تستهدف قطاع النفط في بلاده.

ونقلت وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الرسمية عن خامنئي قوله ردا على التهديدات الأمريكية إن "جميع الخيارات مطروحة على الطاولة،" مؤكدا أن "التهديد بالحرب يعود بالضرر على أمريكا وان الحرب نفسها تضر أمريكا بعشرة أضعاف." وقال خامنئي في خطبة صلاة الجمعة في طهران إن "هذه التهديدات تظهر عجز أمريكا في التواجه المنطقي والحواري وأنهم لم يستطيعوا إيجاد تغلب فكري ومنطقي أمام خطاب الجمهورية الإسلامية الإيرانية ولذلك فإنهم يلجأون إلى القوة."

وأضاف المرشد الأعلى الإيراني "إنهم لا يملكون منطقا سوى القوة ولا سبيل لديهم سوى سفك الدماء لتمرير مآربهم،" قائلا "لتعلم أمريكا والآخرون انه في مقابل التهديد والحظر النفطي فان لدينا تهديدات وستطبق إذا ما لزم الأمر."

وتتجه دول غربية إلى فرض مزيد من العقوبات على النفط الإيراني، الأمر الذي سيتناغم مع خطوات مماثلة اتخذتها الولايات المتحدة وبريطانيا، في محاولة لتصعيد الضغط على طهران.

وقبل نحو أسبوعين، كشف مكتب للممثلة العليا للشؤون الخارجية الأوروبية، كاترين أشتون، مضمون رسالة كانت قد وجهتها لإيران في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، دعتها فيها إلى البدء الفوري بمباحثات تهدف لحل أزمة برنامجها النووي.

وبحسب الرسالة التي كشف عنها مكتب أشتون امس الجمعة، فقد قالت المسؤولة الأوروبية إن القوى العظمى "مستعدة للتفاوض مع إيران إذا كانت جادة حيال معالجة المواضيع المتعلقة ببرنامجها النووي دون شروط مسبقة."

وكتبت أشتون في الرسالة أن الغرب: "يريد الانخراط في عملية لبناء الثقة" مع إيران، بما يقود إلى "حوار بناء" ومقاربة تعتمد أسلوب "الخطوة بخطوة" لتأكيد سلمية البرنامج النووي الإيراني.

موقف واسم

رومني.. احتلال سياسي للعراق

□ عدنان أبو زيد

ميت رومني مرشح جمهوري لرئاسة أميركا..
لا يقرأ الأحداث بالسياسة، بل بالمسطرة..
وهو في بروفيل الانتخابات:
مرشح استثنائي..
ومخلص منتظر من الفقر لتجربته في الاقتصاد..
والمنقذ الروحي أيضا..
لأنه المبشر لكنيسته (المورمونية)، ليس في أميركا فحسب بل في أوربا، حين جاب أوربا محاولا إقناع الناس بديانته. ولا يزال رومني حتى الجولة الرابعة في الانتخابات الأميركية ضمن أربعة مرشحين يتنافسون لنيل تسمية الحزب الجمهوري ، بينهم نيوت غينغريتش وريك سانتوروم ورون بول.

وفي القاموس الانتخابي لرومني، الروحاني والاقتصادي، لم ترد كلمات السياسة كثيرا، إلا ما يتعلق بالعراق، متوافقا مع أوباما على الانسحاب العسكري ومحذرا من مهزلة قاسية المرارة اسمها الانسحاب السياسي فيما لو حدثت، منتقدا دعوة المرشح بيري، حاكم تكساس، لاحتلال "الكعكة العراق" من جديد، لمواجهة مطامع إيران من وجهة نظره. وبغض النظر عن النتيجة التي ستحسم مستقبله السياسي، بعدما فاز في الانتخابات التمهيدية للحزب الجمهوري في ولاية نيوهامبشير معززاً حظوظه في تمثيل حزبه بمواجهة أوباما، فان الرجل يسعى إلى إعادة كتابة صفحات في التاريخ الأميركي سوّد سطورها أوباما كما يزعم.

أول هجومه..

كان كمّاشة تعلق بثغرة في سياسة أوباما الاقتصادية، متهما الرئيس (الأسوَد) بالسعي إلى تحويل أميركا إلى مجتمع من طالبي المساعدات على الطريقة الأوروبية. وهذا الاتهام من وجهة نظر مراقبين، لو صح، لأفقد أوباما رباطة جأش المنتصر.

ولاغرو في ذلك..

فزعماء أميركا غالبا ما يدغدغون العواطف بالتفاصيل الصميمية في حياة الفرد، ثم بعد ذلك يفلسفون السياسة بعد ان يكونوا قد ضمنوا نفوذ المال، وليس بغريب أيضا ان يلجأ مرشح أميركي للتركيز على تأمين بحبوحة العيش في ظل تردي قيمة الدولار، وتضاؤل فرص انتعاش اليورو، لاسيما وان المرشح الجمهوري رجل أعمال وصاحب (ملايين).

رومني المفتقر الى العفوية في الكلام السياسي، يأمل في المال.

فثمة ماكنة إعلامية قوية تعكس دور رأس المال في اللعبة، لاسيما لرجل لم يمتهن السياسة، قضى جلّ حياته في الاقتصاد.

رومني القادم..

أو الأفل في سماء أميركا...

نموذج لابتكارات الرأسمالية في عالم السياسة والاقتصاد في سعيها لاستعادة ذاتها، فكثيرون من ساسة أميركا ومنظريها يتفقون على الحاجة إلى الزعيم الرمز في وقت تنادت فيه الأزمات.